

المشرق الرقمية

مجلة إلكترونية تصدر مرتين في السنة عن دار المشرق
العدد الأول. آذار ٢٠١٣

محنة المسيحيين اللبنانيين في العمل السياسي

صلاح أبو جوده اليسوعي*

تبيّن نوعيّة الانقسامات داخل الصفّ السياسيّ المسيحيّ اللبنانيّ في شأن الخيارات والتحالفات السياسيّة التي لها أثرها في الأزمة السياسيّة المستمرّة منذ سنوات، فقلّة وعي المسيحيّين معنى الالتزام السياسيّ، وما يتطلّبه ذلك من مبادئ أخلاقيّة سامية. لا شكّ في أنّ تنوّع التيارات السياسيّة التي تجتاز الأوساط المسيحيّة علامة حيويّة بحدّ ذاتها، لأنّه يفرض تعدديّة تقصي كلّ تماثل إنّ هو إلّا مصادرة حقّ التفكير والتمثيل، وهذه شهادة لها قيمتها الكبيرة ووقعها الإيجابي في العالم العربيّ، كما تعني رفض موقف السلبية في الحياة السياسيّة والوطنية. ولكنّ المشكلة هي في سرعة تحوّل التعدديّة المذكورة إلى قطيعة بين القيادات المسيحيّة وعداء بين المحازبين يصل في بعض الأحيان إلى صدامات مباشرة، كما يحصل بين الحين والحين في بعض الجامعات. فكلّ خلاف على مسألة سياسيّة يُترجم بحملات إعلاميّة متبادلة تغيب عنها الموضوعيّة، ويختلط فيها الشأن العامّ بالمصالح الشخصية وبفضائح السّير الخاصّة، ويتحوّل المحازبون بسببها إلى وقود حرب. بالطبع، لا يمثّل كلّ ذلك جديدًا، بل يندرج في لائحة طرق العمل السياسيّ في الشرق عمومًا الذي يؤلّف المسيحيّون اللبنانيّون جزءًا

* مدير دار المشرق ومجلة المشرق.

منه. ولكنّ المؤسف هو استمرار غياب تعاليم الكنيسة الكاثوليكية الأخلاقية عن الخطب السياسيّة وردود فعل المحازبين. فما من يسأل عن تلك التعاليم المعيارية، بل تسود الأحكام السابقة الناتجة من سلسلة خبرات متتالية. لذا، فردود فعل المسيحيين السياسيّة حاليًا تبدو امتدادًا لخبراتهم منذ أواخر ثمانينيات القرن المنصرم.

ما مضمون تلك التعاليم الأخلاقية باختصار؟ إذا كان الإنجيل لا يتضمّن برنامجًا أو مشروعًا سياسيًا، بل يفصل صراحةً بين "ما هو الله" و"ما هو لقيصر"، فرسالته تبلغ الإنسان في صميم التزاماته أيًا كان نوعها، انطلاقًا من أولوية وصية محبة الله ومحبة القريب. لذا، فالأخلاق السياسيّة المسيحية تبدأ بطاعة هذه الوصية التي تفترض حكمًا تغليب الخير العامّ على المصالح الشخصية. وبالتالي، تبرز أهمية إدراك دوافع التصرف في العمل السياسيّ. فلا يكفي أن يتصرّف المسيحيّ سياسيًا على أساس مشروع سياسيّ فحسب، بل عليه أن يتصرّف "إنجيليًا" أيضًا، وإلاّ انزلق في فخّ الكذب السياسيّ، وأليس فناعًا مسيحيًا يخفي وراءه مصالح ضيقة وأنانية.

وفي هذا السياق يقدّم "الإرشاد الرسولي" ¹ العمل في الحياة العامّة بصفته خدمةً مسؤولة عن الآخرين. لذا، "فإنّ جميع الذين يرضون تعهّد الخدمة العامّة في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، عليهم، من باب الواجب الأمر، أن يحترموا بعض الموجبات الأخلاقية، وأن يُخضعوا مصالحهم الخاصّة أو الفئوية لخير أمّتهم. ومتى عاشوا على هذا النحو كانوا قدوة لمواطنيهم، وعملوا بجميع الوسائل، لتأتي أعمالهم لصالح الخير العامّ" (رقم ٩٤). فالحياة العامّة تجد شرعيّتها السياسيّة والأخلاقية في العمل من أجل الخير العامّ. وفي الحقيقة، إن كان كلّ مواطن وجميع المواطنين مدعوّون إلى اعتبار الخير العامّ أولًا، فهذا السعي يبقى بالدرجة الأولى من مسؤوليّة الأشخاص الذين يمارسون السياسة.

¹ الإرشاد الرسوليّ، رجاء جديد للبنان، وجهه بعد السينودس قداسة البابا يوحنا بولس الثاني إلى البطاركة والأساقفة والإكليروس والرهبان والراهبات وجميع المؤمنين في لبنان، منشورات اللجنة الأسقفية لوسائل الإعلام، جل الديب، لبنان، ١٩٩٧.

من وجهة نظر كنسيّة، إنّ ما يُبرّر وجود المجتمع السياسيّ هو خدمة الخير العامّ. كتب البابا لاؤن الثالث عشر، في العام ١٨٩٢، ما يلي: "إنّ الخير العامّ هو المبدأ الذي يخلق المجتمع الإنسانيّ والعامل الذي يحفظه". وقال أيضاً: "إنّ هذا الخير العامّ في المجتمع هو، بعد الله، الشريعة الأولى والأخيرة". وإحدى المسلّمات البديهيّة العلاقة القائمة بين التقدّم في الخير العامّ ومهمّة كلّ سلطة تهدف تحديداً إلى تحقيق ذلك الخير نفسه. غير أنّ هذه العلاقة الحميمة تُترجم واقعياً في الرباط الاجتماعيّ الذي يظهر نموّه مماثلاً للخير العامّ. وبالتالي، يترتّب على كلّ من يمارس السلطة أو يسعى إليها، أن يعمل من أجل السلام في المجتمع وانسجام مكوّناته.

وكذلك الأمر في ما خصّ المسيحيّين العاديين، فهم مدعوون إلى خدمة الخير العامّ بهدف أن يبنوا مع مواطنيهم وطنهم. وبالتالي، تصبح خدمة ذلك الخير المقياس الذي على أساسه يترتّب عليهم أن يحدّدوا طبيعة التزاماتهم السياسيّة. جاء في "الإرشاد الرسوليّ": "إنّ الكاثوليك مدعوون بنوع خاصّ، وبالتعاون مع مواطنيهم، إلى أن يخدموا المدينة الأرضيّة في مجال الخير العامّ، مُستقين من إيمانهم الهداية والمبادئ الأساسيّة للحياة في المجتمع" (رقم ١).

وفي الاتجاه نفسه أيضاً، يُدعى المؤمنون إلى أن يضعوا اقتراحات الإرشاد الرسوليّ موضع التنفيذ، على أن يكون همّهم الدائم "الوحدة بين الكاثوليك والخير العامّ للشعب كلّّه" (رقم ٧). وهذا يعني أنّه يجب على المؤمنين الانخراط في حياة الكنيسة وفي إدارة الشؤون الزمنيّة على حدّ سواء. وفي شأن هذا الواجب الأخير، جاء في الوثيقة: "ينبغي أيضاً أن نذكّر بأنّ هناك ممارسةً مسيحيّةً لإدارة الشؤون الزمنيّة (...). ومن هنا، ومن أجل أن يبتّوا الروح المسيحيّة في النظام الزمنيّ بالمعنى الذي هو خدمة الشخص والمجتمع، لا يجوز للعلمانيين المؤمنين قطعياً التخلّي عن المشاركة في السياسة، أي عن النشاط الاقتصادي والاجتماعيّ والتشريعيّ والإداريّ والثقافيّ المتعدّد الأشكال الذي يستهدف تعزيز الخير العامّ، عضويّاً وعبر المؤسسات" (رقم ١١٢).

لذا، لا يؤلّف انخراط المؤمنين العلمانيّين في خدمة الإنسان والمجتمع مجرد واجب نابع من حاجة زمنيّة وحسب، بل هو تجاوب مع دعوة المسيح إليهم ليعيشوا رسالة الإنجيل في جميع أوجه الحياة الاجتماعيّة. وما ورد في خاتمة الإرشاد الرسوليّ يصبّ في هذا الإطار: "يا أبناء الكنيسة الكاثوليكيّة وبناتها في لبنان، يا أيّها الرعاة والعلمانيّون، أصغوا إلى نداء الربّ ولا تخافوا أن تلبّوه بالتزام ثابت، لأجل خير الجميع" (رقم ١١٧). وخير الجميع هذا يتميّز بكلّ وضوح عن المصالح الفرديّة والفئويّة. هل يجد نداء "الإرشاد الرسوليّ" آذاناً صاغية، فيعرف المسيحيّون اللبنانيّون عموماً والسياسيّون منهم بوجه خاصّ، أن يوفّقوا بين متطلّبات إيمانهم والتزامهم السياسيّ، فيسيرون في البلاد على طريق الخلاص؟